

إلى وزير الداخلية والنائب العام

الخدمة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن

●، تعتبر الخدمة الاجتماعية ذات أهمية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، حيث أن لها دورها الفاعل والبارز في مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمعات والعمل على إشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الإمكانيات المتاحة في المجتمع وتفعيل دور المشاركة الشعبية للأهالي في إحداث عمليات التنمية وتنمية قدراتهم على المحافظة على المنجزات التي حققوها، وبالتالي فهي همزة الوصل بين الأهالي في المجتمعات والحكومات والمسؤولين في مختلف الواقع القيادي والتنفيذية لإيجاد التضامن بين الجهود الحكومية والأهلية والوصول إلى أنساب البرامج والخطط لتحقيق التنمية المنشودة..

ومجتمعنا اليمني في أمس الحاجة إلى جهود مهنة الخدمة الاجتماعية وممارسيها لمواجهة التحديات والمشكلات التي يعياني منها الوطن سواء كانت مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو مادية أو معنوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة واللحاق بركب الحضارة والتقدم وذلك عن طريق تمكن ممارسي الخدمة الاجتماعية في مختلف الواقع بالتنسيق بين القيادات الحكومية والشعبية لرصد الاحتياجات الضرورية والمشكلات الفعلية في المجتمع وكذلك الموارد المالية لمواجهة تلك الاحتياجات والمشكلات وتحديد الأولويات ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها في ضوء الموارد المتاحة.. وبالتالي لا بد من الاهتمام بتمكين ممارسي الخدمة الاجتماعية في العمل بتطوير منظمات المجتمعكي تكون قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة رجعهم أداتها لحل المشكلات ومواجهة التحديات..

فالخدمة الاجتماعية هي الأجدر من غيرها من المهن في التعامل مع المشكلات المجتمعية ودراستها دراسة موضوعية واقعية دقيقة ومعرفة ما يحتاجه المجتمع من متطلبات واحتياجات ضرورية، فالأشخاصيون الاجتماعيون المترافقون من قسم الخدمة الاجتماعية مدربون ومؤهلون تأهيلاً علمياً وعملياً جيداً من خلال ما تلقونه من علوم ومهارات واسعة وعميقة في مجال تنمية المجتمع وتطبيقاتها في الواقع من خلال التدريب الميداني يستطيعون تشخيص المشكلات تشخيصاً دقيقاً ووضع الحلول المناسبة لها مهما كبرت ومهما تعددت..

نال المشكلات التي تعاني منها بلادنا ليست متعلقة غير قابلة للحل لا ولكنها فقط تحتاج من المسؤولين إلى قدر من الشعور بالمسؤولية والوعي والنية الصادقة لحلها.

خلاصة الكلام: إن على الحكومة ومسئوليها أن يدركوا بأهمية الخدمة الاجتماعية في المجتمع اليمني والعمل على تبني القرارات الهدافة إلى تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من العمل في مؤسساتها الاجتماعية والخدمية المختلفة بدءاً بالتوظيف الوظيفي للأخصائي الاجتماعي مروراً باستيعابهم وتوظيفهم في مؤسساتها المتمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة. من أجل رفع مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية في هذه المرافق الخدمية وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما ننسى إلى تحقيقه إن شاء الله..

جلال محمد الرجوي

●، نحن محمد عبدالله المترقب وأولاده نستغيث بالأخ النائب العام والأخ وزير الداخلية وأمين العاصمة مما عنايه من رئيس نيابة شمالي الأمانة ونيابة بنى الحارث وأعضائهما ومن أمن الأمانة ومنطقة أمن بنى الحارث رسالن وكذلك مكتب الأشغال الأمانة ومكتب أشغال بنى الحارث..

يُمْرِّدُ أَرْجُو أَنْ تَسْتَكْفِي بِهِ مُؤْرِّخٌ ..

خرج أولادي إلى داخل المزرعة يوم ١٧/١٢/٢٠١١ م وكان هناك استحداث من قبل المدعى/رشاد العواضي وعصابته وكذلك عبد العزيز المخلوس وصالح الضبri وعصابتهم وعلى ثابت الشندي وعصابتهم ونجيب الغولي وعصابتهم وأخرين .. فأطلقوا عليهم وأبالا من الرصاص بغير القتل ولكن أولادي فروا مع العلم أن هؤلاء العتدين من أهل السوابق الذين يقومون بمساعدة المزورين داخل أمانة العاصمة في ذهبان وهذا يدعم الجهة الأمنية والنيابة ومكتب الأشغال..

وقينا بابلاغ أمن بنى الحارث وأمن الأمانة وعمليات وزارة الداخلية وكذلك النيابة المناوبة وحصلنا على توجيهين من النيابة المناوبة ومن وزير الداخلية بابلام أمن الأمانة بمتابعة الجناء والمتعدين الذين قاموا بإطلاق النار واعتدوا على الورشات والمصانع والمزارع، وقد أثبتنا ذلك بشهود وقيد البلاغات..

ولكن الجهات الأمنية لم تقم بتنفيذ توجيهات وزير الداخلية الجديد عبد القادر قحطان والغرض من ذلك لكي يجرؤنا إلى حرب أهلية داخل أمانة العاصمة مع عصابات نهب الأرضي وهب الممتلكات وهي عصابات كبيرة متمارة والسبب في ذلك هي النيابة والجهات الأمنية المعنية بالحراسة والحماية وإزالة ما تم استحداثه..

نحن نريد العدالة والأمن والاستقرار ومحاسبة من تسبب في هذه الأعمال البشعة وبدلًا من ضبط العتدين قاموا بتوقيف ابني محمد محمد المتربي لدى أمن الأمانة ليصبحوا هؤلاء النيابة والأمن والبلدية هم الغراماء..

لعلهم أن لدينا أرض في شارع الستين ذهبان ببني الحارث لغرض الاستثمار داخل البلاد منها جزء مزارع وجزء مصانع وجزء ورشات فوجئنا في ألفين وأربعين بالتهم على أراضينا من قبل عصابة للأراضي داخل الأمانة بزعامة عبد الله المتوك ومن إليه من مافيا لهم والاعتداء على أملاكتنا عبر عصابات كبيرة، وتم ضبط من لهم ضبطه وإرسالهم إلى نيابة بني الحارث وتم إحالتهم إلى القاضي لجسم وغير الجسم بالاعتداء على ملك المجنى عليه محمد عبد الله للترب وأولاده..

قد أصدر القاضي الجنائي الجسيم عدة قرارات جميعها بإلزام الجهات الأمنية والنيابة بإنزال أي استحداث فوراً وضبط العتدين وإرسالهم السجن الاحتياطي..

كما أصدر القاضي بعد ذلك قرارات بابلام النيابة والجهات الأمنية بالحراسة الشديدة ولكن للأسف الشديد لم نجد سوء التفاسع بالتلاعيب والتلقيح والبيع والشراء بأملاكتنا وأرواحنا رغم شكاوينا المستمرة إلى الأخ/ النائب العام والأخ/ وزير الداخلية ورئيس الجمهورية وأمين العاصمة المستمرة، ورغم توجيهاتهم الصريحة للالتزام للجهات المعنية في تنفيذ ما جاء من القضاء لكنها دائمًا متلاعيبة ومتهاونة ضاربة بتلك التوجيهات العليا والقرارات لقضائية عرض الحائط، وقد أصدرت المحكمة المختصة عدة قرارات بتوقيفهات إلى الجهات المعنية حتى آخر عام ٢٠١٠ م وببداية ٢٠١١ م ولكنهم يقومون بتشجيع ومساعدة مافيا الأرضي المسلحة على نهب أملاكتنا واستهداف أرواحنا رغم أتنا في دولة النظام والقانون والقرارات النافذة رغم مناشدتنا وشكاؤينا المستمرة، ومع العلم بأن

مغاربة مناخة بدون كهرباء

مغاربةٌ مناخةٌ بدون كهرباء

ونطلب منه التوجيه إلى مدير عام الهيئة العامة للكهرباء الريفي بصرف المواد وعلى ضوء الكشوفات المرفوعة من قبل الوحدة التنفيذية للمشاريع واستكمال بقية المشروع في قرى رواية العليا والسفلى والمehler عزلة المغاربة العليا مديرية مناخة محافظة صنعاء وإيصال التيار الكهربائي إلينا لا سيما والقرى المجاورة لنا قد تم ربطها وليس بيننا وبينهم سوى كيلو مترين تقريباً.

أهالي قرى رواية العليا والسفلى عزلة المغاربة مديرية مناخة م/صنعاء

بیت الفقیہ تصویر

بیت الفقیه/محمد أبو حمودی